أبو إسلام أحمد عبد الله

إلى نصارى مصر

دعوة لهجرة الأحزان

مركز
التنوير الإسلامي

الطبعة الأولى
حقوق الطبع والنسخ والاقتباس مباحة
ذي القعدة ١٤٢٤هـ يناير ٢٠٠٤

عنوان الكتاب: إلى نصارى مصر . دعوة لهجرة الأحزان
اسم المؤلف: أبو إسلام أحمد عبد الله
تصميم الغلاف: الفنان حسام الجندي
خطوط الغلاف: مهندس أحمد فوزي
الإشراف التنفيذي: دكتور إسلام أحمد
عنوان المراسلة: القاهرة - كوبري القبة - (١٠١) شارع القائد
العنوان الإلكتروني: abuislam _ a@hotmail com
الهاتف: ٦٨٣١٥٥٢ - ٤٨٤٤٦٠٤ القاهرة
رقم الإيداع: ٢٠٠٤/٢٩٧٣
الترقيم الدولي: 977 - 289 - 081 - X

مركز التنوير الإسلامي



وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ
لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ
بِهَا أُولَٰئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَٰئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد

فإن القضايا التي أتناولها في هذه الدراسة صغيرة الحجم، إنما تعالج جانباً مهماً للغاية فيما يخص الفرية المعروفة باسم «الفتنة الطائفية» تلك التي تموت وتحيا، ثم تموت، ونحن لا نملك أي قدر من المعرفة حول مَن يصدر القرار بموتها، ثم مَن الذي يتولى - في كل مرة - مخاضها؟!

وهو أمر خطير للغاية، أشبه باللغز، لا يملك واحداً مثلي حله، وأحسبني لا أملك الجرأة على ذلك، بل لا أستطيع حتى الإشارة إلى مفاتيحه التي قد أملك بعضها، والكثير منها بين سطور دراساتي القصيرة هذه، إذ أكاد أجزم بيقين أن فتنة الطائفية هي لعبة، أو قل خيطاً يشبه تماماً ذلك الخيط الذي يمسك بزمامه شياطين المحفل الماسوني العالمي في أمريكا وأخوالهم في بريطانيا، ليحركوا بها عرائس مسرح العلاقات والحروب والصراعات الأممية.

لكن الذي يثير الأحزان، ويضخم الآلام، أن بعضاً ممن تلسعهم نار هذه الفتنة، هم شركاء في صناعة هذه النار، ويبذلون جهوداً كبيرة في تأجيجها، ويتمنون لو تصبح سعيراً يأكل أخضرها ويحرق يابسها.

فالقضية - في الحقيقة - هي قضية الأمة المصرية المسلمة، لا القومية ولا الشيوعية ولا الماركسية ولا الصليبية بل ولا الأمريكية أيضاً.

ومن هذا المنطلق، آثرت أن أسبح مع التيار [(الغائب الغائب)، ضد التيار (الغائب الحاضر)] وأتعامل مع عدد من أخطر وأعقد مفردات الفتنة، باعتبارها أعراضاً مزمنة، أؤكد أن الجهل التام بأحد طرفيها، هو واحد من أهم عناصر استمرارها وتأخير أو امتناع علاجها.

ذلك لأننا إن امتلكنا زمام كل عناصر الأزمة، وتجرأنا على قراءتها بصوت عال، وتدربنا على ضبط الكلمات ووضع النقاط في مكانها الصحيح، المتحرر من أوهام الماضي ومخاوف الحاضر، استطعنا إعادة

ترتيب كل الأوراق والملفات والأحداث، والوقوف على كل مفرداتها التي هي منبت العلة وجذرها، ومن ثم يسهل إعادة تركيبها، وفق المنظومة الإلهية التي يستبين فيها الحق من الباطل، ويميز فيها الخبيث من الطيب، ويعرف كل صاحب حق حقه، لأن السبب الكامن في جوف الأزمة، هو ذلك الخلل الدفين في المنظومة الإنسانية المصرية التي أصابها فساد كثير، فبدا فيها الكبير كما لو كان صغيراً! وبدا فيها الصغير كما لو كان هو الكبير!، واستمرأ الكبير الوهم بصغره!، وتوحش الصغير بوهم كبره! ، والمنهج العلمي الموثق هو الحكم والمرجع - أولاً وأخيراً - تحت مظلة شريعة الله وكفى.

ولنبدأ السياحة مع أهم سبع مفردات على رأس قائمة الأزمة، وهي نصارى مصر ومفاهيم «أهل لذمة، والأنا والآخر، والتعددية، والخط الهمايوني، والقبطية، والمصرية»

(١)

نصارى مصر

إن مفردة «نصارى مصر» هي واحدة من أخطر المفردات أثراً وتأثيراً في الأزمة المثارة، وتحتل موقع الصدارة على قائمة المفردات.

ونؤكد أن قدر الغموض والهلامية الذي يغلف هذه المفردة هو أهم وأسوأ الأسباب التي جعلتها تتبوأ هذه المكانة الاستراتيجية في تاريخ ومستقبل العلاقة بين المسلمين والنصارى في مصر.

إذ من المهم للغاية أن نقف - بوضوح - على عدة حقائق معلوماتية هي:

١- إن نسبة عدد النصارى في مصر بجميع طوائفهم المصرية والأجنبية، منذ تعداد العام ١٨٩٧، حتى تعداد العام ١٩٩٦، يدور في محيط ضيق، هو أقرب للثبات، وكان كالتالي (•):

(•) راجع للمؤلف بنفس السلسلة: نصارى مصر.كم ومن؟:

العام ١٨٩٧: ٦٠٩ ٥١١ نسمة، بنسبة ٦,٢٦ ٪ من إجمالي سكان مصر.

العام ١٩٠٧: ٧٠٦ ٣٢٢ نسمة، بنسبة ٦,٢٠ ٪ من إجمالي سكان مصر.

العام ١٩١٧: لم يحدد نسمة، بنسبة ٦,٦٠ ٪ من إجمالي سكان مصر.

العام ١٩٢٧: ٩٤٦ ٣٩٣ نسمة، بنسبة ٦,٦٧ ٪ من إجمالي سكان مصر.

العام ١٩٣٧: ١٣٠٣٩٧٠ نسمة، بنسبة ٨,١٩ ٪ من إجمالي سكان مصر.

العام ١٩٤٧: ١ ٤٣٥ ٠٩٧ نسمة، بنسبة ٧,٦٠ ٪ من إجمالي سكان مصر.

العام ١٩٦٦: ٢٠١٧٥٣٦ نسمة، بنسبة ٦,٧٦ ٪ من إجمالي سكان مصر.

العام ١٩٧٦: ٢ ٢٨٥ ٦٣٠ نسمة، بنسبة ٦,٢٤ ٪ من إجمالي سكان مصر.

العام ١٩٨٦: ٢ ٨٦٨ ١٣٩ نسمة، بنسبة ٥,٩٤ ٪ من إجمالي سكان مصر.

العام ١٩٩٦: لم يحدد نسمة، بنسبة لم يحدد من إجمالي سكان مصر.

٢- الطوائف النصرانية المعتمدة هي الثلاثة الكبرى، لكن كل طائفة منها لها طوائفاً تابعة، ليست بالضرورة تابعة لها عقدياً أو مالياً.

٣- يبلغ عدد الملل الكنسية والطوائف النصرانية في مصر أكثر من ثمانين ملة، تنضوي تحت ثمان مجموعات عقدية وطائفية كبرى.

٤- يشكل الأرثوذكس المصريين (بجميع طوائفهم) حوالي ثلاثة ملايين نسمة بنسبة ٧٥٪ تقريباً ـ من عدد أربعة ملايين نسمة هم مجموع النصارى في مصر ـ برئاسة الأنبا شنودة، منهم نسبة لا تتجاوز ١٠٪، رافضة لسلطة الأنبا شنودة، وهي نسبة عادية توجد في كل التجمعات البشرية.

٥ـ الأرثوذكس الأرمن والسريان وآخرون وبعض الأرثوذكس المصريين، لا ينتمون إلى الكنيسة المصرية ولا يخضعون لرئاسة الأنبا شنودة.

٦ـ يشكل الكاثوليك (بجميع طوائفهم وجنسياتهم) نسبة ٣٠ ٪ تقريباً من مجموع النصارى غير الأرثوذكس في مصر (٣٠٠ ألف نسمة)، ويخضعون جميعاً لرئاسة بابا روما.

وتنقسم طوائف الكاثوليك في مصر إلى ستة طوائف كبرى، قبطية ورومانية وأرمنية وسريانية وكلدانية، وكل واحدة تنقسم عدة طوائف، هذا غير الإرساليات والرهبانيات والكنائس المتنقلة والمؤقتة والمستقلة.

٧ـ أما طائفة البروتستانت في مصر فتكاد كل كنيسة منها أن تكون طائفة في ذاتها، فهي أكثر ديناميكية في الحركة، وأكثر تحرراً من النظم الكهنوتية التقليدية، ولا ينشغلون إطلاقاً ببناء الكنائس، ولا شأن لهم بالحكم والبرلمان والوزارات، بينما يركزون في الدعوة إلى مذهبهم بأفضل المناهج العلمية والتعليمية، وقد استقلت هذه الكنائس قريباً من علاقتها الإدارية بالكنائس الأم في أمريكا، لكنها لم تستقل عنها روحياً.

٨ـ طوائفاً أخرى مستقلة تعمل في مصر، إما رافضة وخارجة ومناهضة ومتحدية لجميع الطوائف السابقة مثل السبتيين وشهود يهوه واللوثريين والمورمون والعلم المسيحي، أو مرفوضة ومطرودة من طائفتها الكبرى بسبب الخلافات العقدية، مثل كنيسة الله الخمسينية، أو أخرى متمردة على السلطان الكنسي ولأسباب عقدية أيضاً، كما في حالة الأب الراحل متى المسكين وتلاميذه، وهم عدد كبير بإمكانات أكبر.

• وننبه إلى أن أتباع الكنيستين الكاثوليكية والبروتستانتية الإنجيلية من المصريين، هم أصلاً من الأرثوذكس، قبل أن يبدلوا دينهم، وهي مشكلة مثارة دائما بين الكنائس المصرية، وهي السبب الأول الذي جعل نصارى مصر يرفعون طلباتهم ويضغطون على السلطان العثماني ليصدر فرمانه الهمايوني الشهير، للحد من بناء الكنائس الكاثوليكية والمنشآت البروتستانتية، ووقف تنصير الشعب الأرثوذكسي بحسب هذه الملل التي كانت حينذاك ـ على حد قول الأرثوذكس ـ غريبة وغربية ومرتبطة بالاحتلال.

٩ـ إذا كان عدد السكان في مصر قد ارتفع من (٤٨) مليون نسمة عام ١٩٨٦ إلى (٧١) مليون نسمة عام ٢٠٠٣ ـ بمعدل زيادة قدره (٤٨,١٪) ـ

فيمكن استنتاج تصور تقريبي للتوزيع الطائفي لنصارى مصر على الوجه التالي:

٣٢٤٨٢٣٤ أرثوذكسي مصري ينتمي للكنيسة المرقسية (الأنبا شنوده).

٢٩٣٢٨٢ أرثوذكسي مصري وأرمني وسرياني وآخرون لا ينتمون إلى الكنيسة المرقسية.

٣٣٩٤٤٨ كاثوليكي مصري ينتمي إلى الكنيسة الرومانية البابوية.

٢٣٧٩٨١ بروتستانتي مصري ينتمون لعدة مذاهب داخلية.

٤٤٧٢٣ بروتستانتي غير مصري ينتمون لعدة مذاهب متفرقة.

٤٢٣٧ آخرون غير معروفين كاللوثريين وشهود يهوه والمورمون.

٤١٦٧٨٨٠ مجموع النصارى في مصر - عام ٢٠٠٣ - بنسبة ٥،٩٤٪ تقريباً.

وأنبه إلى ارتفاع هذه النسبة قليلاً عن الواقع، إذ أن مجموع الكاثوليك مثلاً في مصر - حسب البيان السابق مباشرة - لعام ٢٠٠٠ هو (٣٣٩،٥ ألف)، بينما كان الرقم الذي تداولته دوائر المعلومات والصحافة- عند زيارة بابا روما إلى فبراير عام ٢٠٠٠ لمصر - كان ثابتاً حول (٢٥٠) ألف كاثوليكي في مصر، ولا يضير المسلمين أن يكون نصارى مصر أضعاف ذلك.

١٠. على ضوء هذه الأرقام والتقسيم الطائفي نشير إلى أن الاختلافات بين الأكثر من ثمانين (ملة وطائفة) كنسية في مصر، هي موروثة منذ القرون الأولى للنصرانية، وتتوالد حتى يومنا هذا، فلكل ملة طقوسها العقدية الخاصة، وقانون إيمانها، وشكل صليبها، وطريقة بناء كنيستها، والتماثيل التي تنحت للعبادة أو العظة، واسم رئاسة الكنيسة، والرتب والمناصب اللاهوتية، وعدد الصلوات، والقداديس (جمع قداس) والتراتيل والموسيقى والأعياد ونصوص الكتاب المقدس، بل والأسرار الكنسية، والتاريخ الزمني والجغرافي المعتمد!.

والذي نصبو إليه - بعد هذا العرض الموجز، ولعله جديد بالنسبة

للقراء - أنه يصبح من الضروري واللازم أن نعرف إجابة للأسئلة التالية:

• من الذي يتكلم باسم نصارى مصر؟!

• ومن الذين منحوه صك ا لتحدث باسمهم والنيابة عنهم؟!.

• وهل ما يطلبه هؤلاء المتحدثون يشمل عموم النصارى الغربيين والشرقيين والمصريين المقيمين في مصر، وينتمون إلى كنيستها؟!.

• أم أنه على المحور الآخر أيضاً استطاع أن يوهم - بصوته العالي وصخبه وضجيجه - أنه الممثل القانوني والديني لجميع الطوائف؟!.

• إن الذي نضيفه هنا أن ٩٥ ٪ من طوائف النصارى في مصر ترفض العمل السياسي، وترفض المشاركة في المجالس النيابية التي تصفها بالنظم العلمانية، وترفض أي خصومات أو مطالب أو مكاسب دنيوية، بل إن بعض المذاهب الكنسية في مصر ترفض بناء الكنائس!، وتكفر من يبنيها، لأن كنيسة المسيح هي بشارته ودعوته، فلم يبن كنيسة أبداً !.

وأكثر من ذلك كله أن الكنائس - التي تتكلم وتطالب باسم مجموع نصارى مصر - تعلن تكفيرها البواح لكنائس مصرية أخرى، مثل اللوثرية بميدان الإسعاف بالقاهرة، وشهود يهوه بالفيوم والقاهرة والمنيا والإسكندرية، والعلم المسيحي بميدان مصطفى كامل بوسط العاصمة، والمورمون بالإسكندرية، وكنيسة «الله» الخمسينية بجزيرة بدران في أول شبرا بالقاهرة.. الخ.

لذلك كان ما سبق، هو قليل من كثير أصبح من الضروري أن نعرفه عن الآخر، لأننا لن نقبله ولن يقبلنا إلا إذا عرفناه تمام المعرفة:

مَن هو ؟!

وباسم مَن يتحدث؟!

وبغير هذه المعرفة لن تكون مفردة «الكنيسة المصرية» واضحة في عقول المسلمين؟! ولو بهذه الصورة المجملة التي أعرضها هنا.

(٢)

أهل الذمة

إن مصطلح «أهل الذمة» يشغل كثيرا العقل الكنسي في العالم بصفة عامة، وفي العالم الإسلامي خصوصاً، وفي مصر على الأخص.

وبغضّ الطرف عن الضوابط الشرعية التي تحكم المسلمين في التعامل مع المصطلح فكراً وتطبيقاً، وبغض الطرف عن الشعور الخاطيء لبعض المسلمين الذين يستشعرون حرجاً أمام النصارى بسببه، لعدم فهمهم، وقلة علمهم بأحكامه، فإن هذا المصطلح يحمل - في طياته - عظمة الإسلام التي تفتقد إليها النصرانية إجمالاً، لأنه:

١ـ يشهد على المسلمين باعترافهم الديني والعقدي والإيماني، بأن النصرانية عقيدة إلهية.

٢ـ وأن لها نبياً ورسولاً، يكون المسلم كافراً إن أنكره، أو أساء إليه.

٣ـ وأن كتاباً نزل على - نبينا ونبيهم - عيسى عليه السلام، اسمه «الإنجيل».

٤ـ وأن أتباع هذه العقيدة:

- الذين آمنوا بالوحدانية.
- والذين آمنوا بالتثليث.
- والذين آمنوا بألوهية عيسى (عليه السلام).
- والذين قالوا إنه ابن الله.. الخ.

كل هؤلاء: لهم ما للمسلمين، وعليهم ما على المسلمين، على الرغم من كل ما فعلوه بالمسلمين من مجازر ومذابح وخيانات على مدى التاريخ!.

فإذا ما نظرت إلى النصرانية عقيدة وشعباً، حضارة وتاريخاً، في الغرب وفي الشرق، أباطرة، وآباء وكهنة وقديسين ورهباناً، في الإسكندرية

وسيناء ومرسى مطروح وجنوب النوبة، المحافظين منهم والإصلاحيين، الشيوخ والصبيان، فإن واحداً من هؤلاء جميعاً:

- لا يعترف بالقرآن الذي يؤمن به المسلمون.

- ولا يتورع صغارهم وكبارهم عن سب رسولهم صلى الله عليه وسلم.

- ولا يؤمنون بعقيدتهم التوحيدية إجمالاً أو تفصيلاً!

فمن الأولى بالخجل؟!

ومن الأولى بالتعيير؟!

ومن الظالم ومن المظلوم؟!، ليس مطـــــــــــــــلوباً إجابة!.

ولكننا ننتـقل إلى الشق الآخـر - الذي يهم نصارى مصـر، ويؤرق مضاجعهم، ويخيفهم من شريعة الإسلام - وهو فهمهم المغلوط لمعنى «أهل الذمة»، باعتباره صفه مذمومة، أو تقليلاً من شأنهم، أو إهانة لقدرهم!.

ونقـول إن المسلمين لا ذنب لهم في ذلك الفـهم المغلوط، لأن النصـارى عندما أرادوا المعـرفـة لم يستـقـوها من منابعها الصحـيحـة عند فـقهاء وعلماء المسلمين، بل تسلط على عقـولهم بعض القـسس والكهنة غيـر المنصفين، الذين رددوا أقوال الصليبيين على عماء.

والحقيقة: أن أيسر معاني «أهل الذمة» أنها «قيد في رقبة كل مسلم»، وعهد يسأل عنه يوم الحساب، ويعاقبه الحاكم المسلم إن لم يع ضوابطه ومسئولياته، التي تتلخص في عدة قرارات نبوية حاسمة، على رأسها:

قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «مَن ظلم مُعاهداً، أو كلفه فوق طاقته فأنا حجيجه».

وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «مَن آذى ذمياً فقد آذاني».

وإن حكم حاكم - أو قضى قاضٍ - بزي خاص لأهل الذمة فهو باطل.

أو أمر بإسكانهم في منطقة بعينها - إساءة إليهم - فهو باطل.

وإن أرهقهم بضرائب خاصة، فهو باطل، إلا أن يكون عقابا على خطأ، أو تأميناً لخطر عليهم أو منهم، وهو ما يحق للحاكم أو القاضي أن يعاقب به رعاياه من المسلمين - أيضاً - إن أخطأوا، أو خاف عليهم، أو لم يأمن مكرهم، أو احتاج إلى عونهم في المال، أو حتى الذهب الذي في أيدي نسائهم.

لكن يكون من الغبن للمسلمين، أن ننهي الكلام عن تسمية النصارى بأهل الذمة، ولا نسأل النصارى عن:

- ما اسم المسلمين عندهم، في حالة حكم المسلمين لهم.

- وما اسم المسلمين عندهم في حالة حكمهم للمسلمين؟!.

هنا فقط لو وجد أهلنا النصارى إجابة مناسبة، لعرفنا بجلاء موقع الساحة الدينية عند كل منهما، بلا تزييف أو تجديف.

(٢)

الأنا والآخر

تأتي مفردة «الآخر» التي كثيراً ما تعتمد عليها أدبيات تفعيل وإثارة الأزمة، فيما يمكن أن نسميه - دعابة - «صراع الديكة»، الذي تمارسه بعض الأقلام المشاركة في خضم معاركها.

ونقول - بصراحة شديدة - إن هناك حقائقاً مهمة قد غابت عن واقع المتعاطين للأزمة من الطرفين، ولا أدعي الوقوف عليها، لكنني فقط سوف أرشد إلى بعض مفاتيحها من طرف خفي كما أشرت من قبل.

فقد عجز علماء المسلمين ومفكروهم وساستهم منذ أواخر القرن الثامن الهجري تقريباً (نهاية القرن ١٤، وبداية القرن ١٥ الصليبي)، بعدما أعاد العالم ترتيب أوراقه، وبدا نجم الامبراطوريات الإسلامية في الأفول لسقوط حكامهم في شراك التغريب، وغربة الشر؛ الذي سكن قصورهم، وتربع على كراسيهم المذهبة، وتبختر في قاعات المراقص والجواري ومصاهرة الكفار، ولم يردعه عالم أو فقيه أو تقي، لا يخشى غير الله.

نقول: لقد عجز المسلمون عن متابعة الحراك الديني والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والحضاري للكنيسة وشعبها الذين يعيشون في كنفهم، وعلى الجانب الآخر أوغل في العزلة شركاؤهم في الأرض والعيش والماضي والحاضر والمستقبل، فجهلوهم، ووقفوا أمام أسوار الكنائس كالمغيبين، لم ينشغلوا بمعرفة ما بداخلها بقدر ما انشغلوا بنسج الأساطير حولها، وأطلقوا لخيالاتهم العنان فيما تدخره الكنيسة للزمن الآتي، حتى أصبحت معرفة المشكلات التي بداخلها من المحرمات، والخلافات التي بين أهلها يقضي فيها رجال الكنيسة، دولة داخل الدولة.

وهكذا ظلت الكنيسة عاجزة عن استيعاب حضارة الأمة ومتغيرات التاريخ وتراكماته والنواميس الربانية والقوانين الإنسانية.

وانشغلت الكنيسة ببدع المبتدعين داخلها، وهرطقة المهرطقين خارجها، ولم تدرك مسئوليتها تجاه الأمة التي وُجدت فيها، ولاتملك الفكاك منها إلى أمة سواها، فأهملت ضرورة تكوين رؤية شمولية ترتبط بمقدسات الكنيسة، لتحديد معالم العلاقة بينها وبين عقيدة المسلمين المسيطرين على البلاد على مدى أربعة عشر قرناً من الزمان: ما الحقوق؟، وما الواجبات؟، وماذا نعلم ؟، وماذا نتعلم؟، وممن نتعلم؟، ولمن نعلم؟.

وكان جلياً أن الكنيسة المصرية (كما أشرت من قبل) قد اعتمدت اعتماداً كلياً - في مصادرها المعرفية ومواقفها السياسية والعقدية تجاه المسلمين وإسلامهم - على الرؤى الغربية والاستشراقية، التي اختلفت - بالضرورة - عما كان واجباً أن تكون عليه المنظومة الاجتماعية والتاريخية والحضارية، بل والثقافية واللغوية التي تجمع بين المسلمين والنصارى في مصر.

ولا شك أن غياب هذه الرؤية عن عقل الكنيسة المصرية قد أسهم - بدور رئيس - في كل تراكمات الأزمة التاريخية المعاصرة نحو المسلمين، لكن هذا الغياب لا يجب أن يبرر عدم الاحتياج إليها الآن، بأشد مما كان

من قبل، لأن الزمن لم يتوقف بعد، ولأن الأحداث متلاحقة تختصر الزمن الآتي بأبناء المستقبل، وتفرض ـ بقوة السلاح ـ حقوقهم الإنسانية التي يجب أن يتمتعوا بها، وألا نحرمهم منها، وأن نوفر لهم الحماية مما فشلنا في أن نحمي به أنفسنا بحسن نية أو بسوء فهم أو قصد.

فهذه الرؤية الكنسية تجاه المسلمين في مصر ـ وإن أغضبت المسلمين، وهي بالضرورة سوف تغضبهم ـ إلا أنها سوف تزحزح قدراً من الغموض، وتضيف بدلاً منه مساحة من الشفافية والوضوح، يعين أهل الحل والعقد والحكمة، على رسم وتحديد خطوط ومعالم العلاقة بين الطرفين، آخذين ما يلي في الاعتبار:

• أن العقيدتين إنما تقومان ـ بحسب اعتقاد المؤمنين بهما ـ على مرتكزات دينية إلهية مطلقة، لا تقبل المجاملة أو التزييف، ولا يملك أحد منهما أن يحذف منها، أو يضيف إليها، أو يعدل في نصوصها إلا بالخروج عن ثوابتها.

• إن إفصاح الكنيسة عن هذه الرؤية الغائبة ـ التي أعترف أنه ليس سهلاً عليها أن تصرح بها ـ سوف يضيف عنصراً آخر إلى العنصر القدري الإلهي الذي يجبر الطرفين على ضرورة قبول العيش سوياً، ذلك هو عنصر ضرورة الإسهام المشترك في تعضيد وترسيخ وتوسيع وتنشيط مساحة القيم الأخلاقية المشتركة عند أصحاب العقيدتين.

• إذا ما تحققت الشفافية الدينية، وضاقت مساحة المغيبات والظنون والأوهام، انصهر الجميع ذوباناً في مساحة الأرض القدرية، ومساحة الأخلاق الإلهية، ويبقى التمايز فقط بين أهلي الأمة ـ بلا خوف أو وَجَل ـ محصوراً في التمايز العقدي الإيماني وقضاياه اللاهوتية (عندهم).

ويلزم ذلك بالضرورة أن نوئد عوامل الحساسية المرهفة، تجاه ما يعلمه كل طرف لأبنائه من ثوابت عقدية، فلا يجب أن يثار المسلمين لأن النصارى يعلمون أبناءهم أن الله واحد في ثلاثة أو ثلاثة في واحد، كما

لايحق للنصارى أن يثاروا من تعليم المسلمين لأبنائهم أن الله واحد لا شريك له، فرد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً.

ذلك أنه لا تستقيم النصرانية على نصرانيتها إن ألغت التثليث، بل وتحكم النصرانية على من يخالفها في ذلك، بالهرطقة والكفر لمن يخرج من الملة النصرانية ويطرد من رحمة الكنيسة وملكوت الرب.

وبرغم أن القرآن الذي حكم بكفر المثلثين، هو القرآن الذي نص على أنه (لكم دينكم ولي دين)، بل وأباح للمسلم أن يتزوج امرأة تعتقد بذلك التثليث، لكنه وصف المثلثين بالشرك والكفر والطرد من رحمة الله.

فعلاما يثير الآخر الغبار علينا، وهو محكوم بما يحكمنا من كلام مقدس وتعاليم لا تقبل المفاصلة أو المماحكة أو التعديل أو التبديل؟

وأقول للنصارى، إننا لو اعتبرنا مثل هذا القول ميثاقاً بيننا، لظفرنا بالنصر والنجاة من شراك وفخاخ العلمانيين، الذين لا يريحهم وجودنا أو وجودكم، ومثلما يصفون ديننا اليوم بالتكفير، فسوف تدور الدائرة على دينكم غداً، ولنسموا بما لدينا من مقدسات، ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا، اعدلوا، ففي العدل نجاة لكم ولنا، ولا تجعلوا من الإسلام خصماً لكم، نصرة لهم، فالذي لم يخف الله ويهتدي بهديه، عندكم أو عندنا، لا أمان له، ولا أمن منه، فكيف لمن خان الله ألا يخون المؤمنين به؟

(٤)

التعدُّدية

وبانحصار التمايز - بين مسلمي مصر ونصاراها - في دائرة الأحكام العقدية والقضايا اللاهوتية، تتأكد التعددية الثقافية التي ترقى ألف مرة على التعددية السياسية، التي يطالب بها بعض نصارى اليوم، ذلك لأن التعددية السياسية في أرقى صورها سوف تكون - كما هي الآن - الهَمّ الحاضر في كل أدبيات الكنيسة، التي لو احتكم إليها المسلمون كما

احتكم إليها الأباطرة والبطاركة منذ المجمع المقدّس الأول في القرن الثالث الميلادي، لما بقي لنصارى مصر أرض ولا وطن ولا وجود؟.

إذ تعتمد التعددية السياسية على ما يعرف بالنظام السياسي الديمقراطي، الذي يتخذ من الأكثرية العددية ميزاناً لأحكامه القاضية - في حالة مصر - ينفي الأقلية النصرانية احتراماً وتكريساً لحقوق وطموحات وآمال وبرامج ودساتير ونفوذ وأطماع الأكثرية - المسلمين - وإلا فلا معنى للديمقراطية، وبالتبعية، فلا معنى للنظام العالمي الجديد الذي يتخذ منها عقيدة، يفرض الإيمان بها على كل شعوب الأرض، بل ويفرض على كل الملوك والسلاطين والزعماء توقيع نصوصها، وتنفيذ العقوبات والجزاءات المترتبة على مَن يخالفها!.

فإذا ما عدنا إلى التعددية الثقافية العقدية - التي نطرحها على نصارى مصر كبديل للتعددية السياسية الديمقراطية - فلن نجد لها مكاناً في عقول النصارى التي تشبعت بالخصومة لكل ما هو مسلم، كما لن نجد لها موقعاً من الإعراب في أي نظام أو دستور في العالم إلا في سياق إحدى منظومتين:

الأولى: وهي منظومة العولمة التي تلغي كل الأديان وكل الثقافات، لتنصهر في بوتقة «اللادين» و«اللاثقافة ذاتية».

ومن ثم تصبح أطروحة التعددية الدينية مرفوضة بإطلاق!.

الأخرى: وهي المنظومة القرآنية التي لا تسمح للأكثرية أن تطغى على حقوق الأقلية، أو تنال من عقيدتها، أو تستبد بها عقيدة أخرى لهم، بل وتحكم بالعدل المطلق بين الأكثرية والأقلية دون زيغ أو مجاملة أو تثريب.

وهذه المنظومة الأخيرة هي التي يرشحها المسلمون لشركائهم في الحضارة والتاريخ والأرض والعيش والحاضر والمستقبل (نصارى مصر)، والتي يرفضونها، لا لأنها لم تخضع عندهم للدراسة أو المناقشة، أو

تنقصها ضمانات، أو تحمل في ثناياها ما يؤرق، إنما لأنها ـ بداية ـ من المسلمين !، وهذا خطأ إنساني وعقدي جسيم.

إضافة مهمة

إن خيار النصارى لمنظومة التعددية السياسية ـ ورفض المنظومة العقدية ـ يستوجب على نصارى مصر أن يجيبوا بوضوح وإسهاب شديدين على سؤالين مهمين؛ ذلك إن أرادوا ـ بحق ـ ألا يمارسوا مع المسلمين لعبة الصراع حتى النهاية.

بل ويستوجب الأمر أن تكون الإجابة على مستوى الشفافية الإيمانية الكاملة، حتى تستمر اللعبة السياسية أطول فترة زمنية ممكنة، بعيدة عن الصراعات الدموية التي شهدها التاريخ، إذ أن شرط الشفافية إن لم يتحقق ـ وصممت الكنيسة على الغموض والتغييب والأسرار ـ فأحسب أن حكم المباراة في ظل النظام الدولي الاستبدادي الجديد، سوف يستخدم البطاقات الحمراء والصفراء كثيراً، فيما يسمى بالفتنة الطائفية.

أما السؤالان الرجاءان فهما:

١- أولهما: أن تتعاون الكنيسة الأم في مصر ـ بصفتها شريكاً، في التاريخ والحضارة والحاضر والمستقبل ـ في بيان ما يلي:

ـ حجم الكنائس في مصر، عدداً وإسماً ومكاناً، ومساحة؟

ـ الطوائف التي تعمل في مصر، والجهات الخارجية التي تمولها؟

ـ عدد كل طائفة منها؟

ـ عدد المصريين؟ وعدد الأجانب؟ وعدد البين بين؟ وعدد الدخلاء؟

ـ حجم انتماء كل كنيسة منها إلى الكنائس العالمية وهويتها؟

ـ أحقية الكنائس غير المصرية في التواجد على أرض مصر؟.

ـ مدى أحقية هذه الكنائس الغريبة والغربية في حكم مصر؟.

- ماذا تريد كنيسة مصر لحاضرها؟ وماذا تعد لمستقبلها؟.

٢- ثانيهما: أن تعلن الكنيسة الأم - للمسلمين جميعاً، وللنصارى جميعاً في الداخل والخارج - بيان موقفها والحكم الديني على كل من:

- دين الإسلام.
- قرآن الإسلام.
- نبي الإسلام.
- عقيدة المسلمين.
- حق المسلمين في العيش على أرض مصر.
- حق المسلمين في حكم مصر بحسب تشريعات الكنيسة.

فإذا ما كان خيار النصارى لمنظومة التعددية العقدية الثقافية، ورفض المنظومة السياسية العولمية والتقى الأهلين على الوفاق، فإن عقيدة المسلمين قد فصلت القول والأحكام والتشريعات التي تضبط العلاقة بينهما إجمالاً وتفصيلاً، وهو غير ما شهدته صفحات سوداء كثيرة في تاريخ المسلمين والنصارى، الإسلام براء منها كل البراءة.

(٥)

الخط «الهمايوني»

إن كذبة «الخط الهمايوني» لابد أن تنتهي، وأن يتحمل أهلنا من نصارى مصر، عبئها في شجاعة، وأن يشرحوا لأبنائهم بكل الوسائل التعليمية والإعلامية، أن هذا الخط الذي حدده الباب العالي في الدولة العثمانية، التي كانت تحكم البلاد، إنما اتخذه السلطان المسلم بناءً على طلب من الكنيسة الأرثوذكسية المصرية، وبعد إلحاح شديد من نصارى مصر، وبعد وساطات متكررة لوجهاء الأمة من النصارى والمسلمين، استجاب الباب العالي، وأصدر أوامره الشاهنشانية، بعدم السماح لأي جهة - أياً ما كانت - بإصلاح أو ترميم أو بناء كنيسة جديدة إلا بعد الرجوع إليه، مراعاة لمصلحة نصارى مصر وحمايتهم من نصارى الغرب!.

وإن كان الأب يوحنا قلته النائب الكاثوليكي في مصر يرى أن كبار رجال الكنيسة كانوا أغنياء، لكنهم استأثروا بأموالهم وحجبوها عن رعايا الكنيسة، وأنقل شهادته هذه نصاً بعد سطور قليلة، فإنني أسوق مبرراً أقل صراحة من الأب يوحنا قلته لما أصاب الأرثوذكس من هلع وخوف وانهزام في مواجهة الأنجلة والكثلكة، وأقول:

حيث كان نصارى مصر مثلهم كمثل المسلمين، يعيشون فقراء في كنف حكام ظلمة سرقوا أموال الشعب وأنفقوها على ملذاتهم، فكان ترميم كنيسة وليس بنائها، هو حلم من أحلام الجائعين، في الوقت الذي حلت فيه الإرساليات التنصيرية الإنجليزية والفرنسية والأمريكية والهولندية والألمانية والنمساوية، بل والهندية، جاءوا جميعاً لينشروا دعوة المسيح في مصر، ولما كانت نتائج التنصير بين المسلمين تساوي الصفر، مع ضياع الجهد والمال، فتكالبوا جميعهم على نصارى مصر، يبدلون لهم عقيدتهم، ويسرقون إيمانهم، وكانوا كما وصفهم بابا مصر حينذاك، فأطلق عليهم صفة إنجيلية وهي «الذئاب الخاطفة».

وقد انشرحت قلوب نصارى مصر كثيراً بهذا القرار الشاهنشاهي، لمواجهة الزحف الكاثوليكي والبروتستانتي، الذي جاء كالوحش الكاسر ينهش لحم الكنيسة المصرية بما يملك من أموال وإمكانات، وكذلك حماية للأرثوذكس المصريين من جهود الكثلكة (نسبة إلى الكاثوليكية) والأنجلة (نسبة إلى الإنجليليين)، التي مارستها الإرساليات الأجنبية في شعب النصارى، واستطاعت أن تجذب إليها الآلاف من نصارى الأرثوذكس الذين هم اليوم: الأقباط الكاثوليك، والأقباط البروتستانت.

ثم إضافة إلى هذه الحقيقة المهمة - التي يجب أن تتولى الكنيسة المصرية تبرئة السلطان العثماني منها - على الكنيسة أيضاً أن تعلن براءة العقيدة الإسلامية من هذا القرار، أو استمراره حتى يومنا هذا على الورق، أو على الواقع المعاش.

وأن كل مَن يسيء إلى السلطان العثماني، في إصدار أمره الهمايوني أي

(السلطاني)، إنما هو كاذب ومُدّع ومدلس، وغير قادر على مواجهة الحقيقة، أو أنه يجهلها، وأن الأمر الهمايوني قد أصدره السلطان، بعد توسلات ورجاءات بابا الكنيسة ورهبانها وقسيسيها وشمامسيها وخدامها وحراس أبوابها، لإنقاذ الأرثوذكسية وأتباعها، من فتنة الكنيسة الغربية التي أثارت بين العائلات الانشقاقات والعداوات والخصومات، وحطت من قدر النصارى في عيون المسلمين المشاركين لهم في الأوطان، كما أضافت إليهم مزيداً من التشرذم والانغلاق، حماية للذات، وحفاظاً على البقاء.

لم تجد الكنيسة المصرية مفراً من تقديم طلبها إلى الباب العالي - سلطان البلاد - بأن يضع خطاً يوقف زحف الصليبيين الغاشم، ولو كانوا طلبوا منه - قبل أن يسقط عرشه - أن يلغي هذا الخط لفعل، لكن ذلك لم يحدث أبداً، لأن نصارى مصر الأرثوذكس مازال مسلطاً عليهم سيف الكثلكة والأنجلة حتى يومنا هذا، ولعل تجربة الأب دانيال البراموسي مازالت ماثلة أمام أعين الكنيسة الأرثوذكسية، بعدما انشق الرجل عليها، وذهب إلى الإنجيليين، وبصحبته عشرة آلاف من أتباعه الذين كانوا بالأمس - فقط - من أتباع الكنيسة المصرية المرقسية!.

وعلى الرغم من ذلك فإن هذا القانون - الذي يمنع ترميم دورة مياه بغير إذن رئيس الجمهورية (سابقاً)، ومجالس المدن والقري (حالياً)، هو القانون نفسه الذي تحت ظله تم تجديد (جميع) كنائس وأديرة مصر خلال عهد الرئيس حسني مبارك بطرق غير مشروعة، (ولدى الكاتب صوراً فوتوغرافية لعشرات من هذه الكنائس قبل التجديد وبعد التجديد إن أراد صاحب شأن برهاناً).

ثم - بعد ذلك كله - نحتاج إلى أحكام كنسية صريحة وواضحة حول:

- حق نصارى مصر في احتلال المعابد الفرعونية واليونانية والرومانية التي تحولت إلى كنائس وأديرة؟!.

- حق نصارى مصر في تجديد وترميم الكنائس والأديرة القائمة؟.

ـ حق نصارى مصر في بناء كنائس جديدة، وما الضوابط الشرعية أولاً ـ ثم القانونية ـ التي تحكم هذا الحق في ضوء ما ذكره التقرير الاستراتيجي لمركز دراسات «الأهرام» عام ١٩٩٩، أن معدل الكنائس الموجود حالياً في مصر هو : كنيسة لكل ١٧ ألف نصراني، في حين أن معدل المساجد في مصر هو : مسجد لكل ١٨ ألف مسلم؟!، ناهيك عن مساحات الكنائس وطوابقها، وزوايا المساجد ومهازلها، فإن مساحة الكنيسة الواحدة تعادل مساحة عشرة مساجد بلا مبالغة.

شهادة الدكتور يوحنا قلته:

أنقلها نصاً من كتابه: «قرية غرب النيل» من الصفحات ١٥، ١٦، ٣١، ٣٣، ٣٥، ٣٧، ٤٥، ٥٠، ٥١، ٧٤، بترتيب ورود الفقرات:

«اطمأنت الكنيسة القبطية إلى أن مذهبها الأرثوذكسي سيبقى المذهب السائد بل الأوحد في مصر، لكن العقيدة التي لا تعاش، مقضيٌ عليها، والإيمان الذي لا يحياه أصحابه سلوكاً وطباعاً ومواقفاً، إيمان ضعيف، ولن تستطيع كل المظاهر الدينية والطقوس الشكلية والعبادات اللفظية التقليدية، تلك الأمور التي لا تمس الوجدان والأخلاق، لن تستطيع أن تحمى عقيدة أو إيماناً».

«الفقراء المتمردون الذين رفضوا حياة الخدم والعبودية أو الفلاحة كأجراء في أراضي الأغنياء، واختاروا المهن التجارية سبيلاً لكسب قوت يومهم، انضمت عائلاتهم إلى الكنيسة الكاثوليكية أو البروتستانتية كرمز لرفض الفقر، والتطلع لحياة أفضل، ولفتح أبواب العلم والأمل لأولادهم».

وعلى لسان أحد الأرثوذكس يقول: «بقالنا سنين عايشين في الضنك والفقر (يقصد عقيدة الأرثوذكس)، ولما يجي النور والعلم (يقصد الإرساليات الكاثوليكية) نقوم نقول لا؟».

«بذمتكم كان هيقبل الدير (الأرثوذكسي) أولاد الفقراء، ولا كان ها يعاملوهم خدامين لما يعرف رئيس الدير انهم فقراء وأولاد فقراء، نظرته ليهم هتكون أيه؟ الحق واعر، وهو يعنى دير الكاثوليك ها يعلمهم كفر؟ أهو كله بتاع ربنا، ها علّم أولادي عند الكاثوليك عند البروتستنت عند العفريت الأزرق».

«شوف ياقدس «أبونا»، شوفوا يا جماعة (يا أرثوذكس): انتوا أغنياء واحنا (الذين تركنا الأرثوذكسية) فقراء، الأرثوذكس أسياد، واحنا عبيد، انتوا ناس مبسوطين مرتاحين،

عندكم أطيان وبيوت وخيول، واحنا أجدع واحد فينا حيلته حمار جربان بيشارك عياله لقمة العيش، نفسنا انقطع من الفقر، انتو مش محتاجين لينا، الكنيسة الأرثوذكسية مستغنية عنا، من امتى بيدوروا على الفقير؟ من امتى عاملين له حساب؟

كنيستكم كنيسة الأغنياء، يبقى سيبوا الفقراء للكاثوليك والبروتستانت، ما حصلش إن الكنيسة عملت حساب الفقراء والغلابة، ندخل الكنيسة فقرا، مكاننا مكان الفقرا، حتى أفراحنا في الكنيسة بتعملوها «كل شى ان كان»، أمواتنا تصلوا عليهم في دقايق، ولازم ندفع دم قلبنا، مفيش رحمة للفقير.

«بس مش فاهم ليه كنيستنا زعلانة، دي صلواتهم (الكاثوليك) زي القبط (الأرثوذكس) بالضبط، أنا مش شايف فرق غير في لبس العِمة (العمامة)، دي عِمّة مدوّرة ودي عمة مربعة، يعني مش كله في المسيح؟!، بس الكاثوليك أرقى، العلم عندهم كويس، والنظام أحسن والقسيس مش بتاع فلوس، صحيح يمكن مش الكل، لكن طبع الغالبية.

ثم يقول الأب يوحنا قلتة: «وتلمس (الأرثوذكسية) لمساً خفيفاً العقائد المسيحية، ولكن أغلب ما يتعلمه الصغار، حكاوى من كتاب «السنكسار»، ولم يكن في حقيقة الأمر علمياً دقيقاً أو تاريخياً أميناً، فما أكثر ما حكي من أمور يصدقها التلاميذ مرغمين كقصة ذلك الراهب المطيع لرؤسائه، الذي أطاع رئيس الدير، إذ أمره وهو يمزح بزرع عصا محروقة في الصحراء، فذهب وزرعها، وكلفه أن يذهب ليرويها كل يوم حتى انبتت وصارت شجرة ظليلة سميت شجرة الدلاعة».

ثم يعود للحديث على لسان الفلاح المتحول إلى الكاثوليكية: «بصراحة كده يا عمدة، احنا أرثوذكس من قديم الزمن، لكن والدينا انضموا للكاثوليك، مفيش أي فرق في الدين، يمكن يكون الفرق؛ ان الكاثوليك تابعين لبابا روما، واحنا أولاد بلد تبع الأنبا يوساب (شنودة حاليا)، برضه يرضيك ياعمدة، احنا مرتاحين مع الكاثوليك وأولادنا اتعلموا، يا عمدة من قديم الزمان واحنا أرثوذكس ما حدش سأل فينا، الكاثوليك جم فتحوا مدارس، وخدوا ولادنا يعلموهم، يرضيك نرجع للفقر تاني.

ثم يستطرد قائلاً: «جذبت قويسنا (المدينة) أغلب فقراء غرب البلد وفقراء شرقها (ذوي الأصول الصعيدية)، لم تكن لديهم الشجاعة للانضمام إلى كنيسة الأقباط الأرثوذكس بقويسنا، وفيها طبقة من الأغنياء الذين نظروا إليهم نظرة فيها احتقار واضح، وسخروا من لهجتهم ومن ملابسهم، كما أضحت نساؤهم مثار التعليقات الجارحة، ولم يستطيع القمص بطرس برغم جهوده ورعايته لهم، أن يقيم جسراً بين عالمين مختلفين، عالم آت من أعماق الصعيد بكل ملامح البساطة والفقر والخوف، وعالم يعيش حضارة العصر» (آ. هـ).

(٦)

الأقباط : مسلمون لا نصارى

تتميز مفردة «الأقباط» على عشرات غيرها من المصطلحات الطاغية على استخداماتنا الفكرية والأدبية، مغلوطة الفهم، أو مضللة في دلالتها، ولذلك أطلقت عليها اسم «المصطلحات المسروقة».

فبناءً على أكثر التقديرات التي تتجاوز الموضوعية، كان عدد سكان مصر - يوم دخول المسلمين أرضها - حوالي ستة ملايين نسمة، إلا أن بعض الكتابات الكنسية أوصلت هذا التقدير إلى نحو ثلاثين مليون «قبطي»، كما جاء في كتاب ستالي لينبول: «تاريخ مصر في العصور الوسطى» (ص ١٩).

والملايين الستة - التي يمكن أن يقبلها العقل - لسكان مصر عام ٦٤٠/٦٤١ بحسب التقويم الصليبي، نسي أو تناسى كتبة التاريخ، أنهم لم يكونوا أبداً من أصول فرعونية (قبطية) خالصة، حتى كتاب د. محمد شفيق غربال [تكوين مصر عبر العصور، الذي صدر ضمن سلسلة «تاريخ المصريين» رقم (٤٢) عن الهيئة المصرية العامة للكتاب] عندما رجعت إليه ظناً مني أنني وجدت ضالتي، فوجدت أن المؤرخ الكبير كان أذكى من أن يتورط أمام كنيستنا، ويقع في هذا المأزق، فقال وكأنه يخاطب غوغاء نصارى المهجر (ص١٤):

«لن ألقي بالاً للمسائل المتعلقة بأصلهم أو جنسهم، ذلك لأني أعني بالمصري: كل رجل يصف نفسه بهذا الوصف، ولا يحس بشيء ما يربطه بشعب آخر، ولا يعرف وطناً له غير هذا الوطن، مهما كان أسلافه غرباء عن مصر في واقع الأمر».

وبذكاء عرّف الأسلاف - بدون إفصاح - في (ص ٢٨) بأنهم: «الإغريق واليهود ومَن إليهم من الغرباء».

وإذا كان د. غربال لم يفصح بأن آخر الغرباء كانوا هم العرب، فإنني لا أجد بأساً في الإفصاح عن ذلك رجوعاً إلى ما ألزمنا به أنفسنا من شفافية في العرض، وشفافية في الرؤى، وأشرح بالتفصيل ما لم يلق إليه

الدكتور بالا، للكشف عن الأصول الجنسية العرقية لشعب مصر عند الفتح الإسلامي، إذ كانوا خليطاً من :

- فراعنة موحدين؛ كزوجة إبراهيم وولدها إسماعيل - عليهم السلام - اللذين جاءاو في عهد الأسرة الثانية عشر، ويوسف ويعقوب - عليهما السلام - في عهد الأسرة السادسة عشر، وأخناتون - على الرغم مما حوله من ضباب كثيف - في الأسرة الثامنة عشر، وموسى عليه السلام ومَن معه من اليهود عند الخروج - في عهد الأسرة التاسعة عشر، وليغفر لي المتخصصون إن أخطأت في ترتيب الأسر، مع يقيني بصواب معلوماتي.

- فراعنة وثنيين مصريين، صنعوا من الحجارة أصناماً، وعبدوها، وقدسوا الحيوانات والشمس والحكام والنهر!

- فراعنة يهود مصريين من أبناء يعقوب - عليه السلام - فإن كان موسى عليه السلام، قد رحل بهم من مصر، فبالضرورة بقي منهم مَن فضّل مصر، وتخلف عن الهروب.

- قبائل عربية أتت إلى مصر قبل قرون من مجيء الإسلام واستوطنت، وتؤكد أبحاث علماء التاريخ، أن الفرعون «مينا» موحد القطرين، قد جاء مصر غازياً لها على رأس جيش، قادماً من بلاد العرب الآسيوية.

- ليبيين أتوا إلى مصر وحكموها، وصنعوا لها جيشاً لم تعرفه من قبل.

- اثيوبيين أتوا إلى مصر وحكموها عهدين متتالين وتمصروا وشككوا في مصرية المصريين، واعتبروهم جنساً غير نقي ليس أهلاً للانتساب إليها.

- آشوريين أتوا إلى مصر، وأسقطوا آخر دولة فرعونية.

- فرس وثنيين يعبدون النار، أتوا إلى مصر وهزموا قياصرة روما فيها مرتين، وحكموها لعدة سنوات في كل مرة.

- الإغريق اليونانيين الذين أتوا مع المقدونيين ثم البطالمة بحضارتهم الهيلينستية (غزاة ثم طلبة علم في مدرسة الإسكندرية).

ـ رومانيين أتوا مع الغزو القيصري للنهب والسلب وللتجارة، ثم لطلب العلم في مدرسة الإسكندرية.

ـ هذا غير رحلات التجارة والهجرة التي يذكرها علماء التاريخ بين مصر واليمن وفلسطين وسوريا، مما أثر كثيراً في تلاقح الأجناس.

كل هؤلاء أتوا إلى مصر، واستقر منهم مئات وآلاف على أرضها، وتناسلوا فيها وزرعوا وحصدوا وتجيّشوا وحاربوا، حتى ذابوا فيها «أقباطاً».

ثم إلى هذا الخليط اللامحدود الذي لا يستطيع أحد أن ينفي عنه «قبطيته»، جاء مئات العرب للتجارة، فعاد منهم مَن عاد، واستوطن مصر مَن استوطن، وشكلوا ـ جميعاً ـ البنية الأساسية للإنسان المصري يوم الفتح الإسلامي، في أول عام من العقد الثالث للهجرة النبوية المشرفة.

ـ ثم جاء فرسان عرب إلى مصر مع جيش الفتح الإسلامي فتخلف منهم من تخلف عن مسيرة الجيش الذي واصل رحلته نحو المغرب وأوربا واستوطنوها، وتزوجوا منها وأنجبوا لها الأجيال تلو الأجيال من بعدهم.

هذا الخليط الواسع المتعدد والمختلف الأصول، والمتباين الجنسيات، والمتنوع العقائد، أصبحوا جميعاً نسيجاً واحداً يحمل في دمه جينات الأرض الطينية، وورث سمرة الوجه، وجلد العزيمة، وشرب من ماء النيل.

● فإذا كان الهم والحزن الذي في الكنيسة هو من العرب دون كل هؤلاء، فلنطمئنهم ـ إن أرادوا الطمأنينة ـ أن جيش الفتح الإسلامي كان قوامه أربعة آلاف مقاتل من شبه جزيرة العرب، وصحبة من العراق، وأخرى من بلاد الشام، جاءوا إلى مصر تحت قيادة عمرو بن العاص. وما لبث أن نهض إليهم ستة آلاف آخرين، ومن بين هؤلاء جاء مئات بحثاً عن الرزق في أرض مصر الخضراء، التي انفردت ـ دون كل بلاد حوض النيل ـ باحتضان شاطئيه، والالتصاق بهما، أما الجيش فقد رحل سريعاً ليواصل زحفه نحو بلاد المغرب وأوربا، وبالضرورة كان يتخلف جمع منهم عن الركب،

وينهض معهم من أهل كل وطن يبلغوه، من رغب في المشاركة والالتحاق بالجيش، وهكذا: مئات تتخلف عن المسير، ومئات جديدة تلحق.

فإذا ما عدنا إلى مصر، وقد أسلمت الغالبية من خليط سكانها، وبقيت آلاف قليلة على عقيدتها النصرانية، ومئات على يهوديتها أو وثنيتها أو مجوسيتها، ولكن أحداً من هؤلاء لم يفقد ـ بإسلامه أو البقاء على ملته ـ انتماءه إلى مصريته أو «قبطيته»، (وكما قلت من قبل:)، ولا يملك واحد، مهما بلغ سلطانه أو كذبه أو تدليسه، أو مهما بلغ علمه ومعرفته:

• أن يوقف الجنسية القبطية على النصارى الذين كفروا بالوثنية الرومانية كفراً بواحاً.

• ولا أن يوقفها على النصارى الذين خلطوا عقيدتهم بطقوس وثنية لا محدودة.

• ولا أن يوقف الجنسية القبطية على من اعتقد بالأرثوذكسية الإسكندرانية دون الذين اعتقدوا بالأرثوذكسية القسطنطينية، أو الذين اعتقدوا بالكاثوليكية الرومانية من أبناء مصر.

وعلى محور آخر: فإن أحداً:

• لا يستطيع أن يحرم ـ من الانتماء إلى «القبطية» ـ ملايين من الذين كانوا وثنيين، ثم تهوّدوا.

• أو الذين كانوا هوداً ثم ارتدوا إلى الوثنية.

• أو الذين كانوا هوداً ثم تنصروا.

• أو الذين كانوا نصارى ثم ارتدوا إلى الوثنية أو اليهودية.

• أو الذين كانوا وثنيين أو هوداً أو نصارى ثم أسلموا.

• أو الذين جاءوا بإسلامهم فأصبحوا ـ مع الأغلبية المصرية ـ أغلبية مسلمة.

في ضوء هذه التعددية - التي صهرت في بوتقة المصرية - كان ضرورياً إعادة تشكيل مكونات الأمة الجديدة في إطار عنصرين عقديين:

الأول: الأقباط المسلمين (وهم الأغلبية العددية - من أصحاب الأرض والتاريخ - الذين لم ينفصلوا بإسلامهم عن الحضارات السابقة، وإن اعتقدوا بغير عقائدهم).

الثاني: الأقباط النصارى (وهم الأقلية العددية - من أصحاب الأرض والتاريخ - الذين لم ينفصلوا بنصرانيتهم عن الحضارات السابقة، وإن اعتقدوا بغير عقائدها).

وبناءً على هذه الحقائق - التي لا تقبل جدالاً أو نقاشاً - يصبح من العار العلمي والتاريخي والحضاري والأدبي والثقافي، أن يألف أصحاب القلم أو الدعاة أو الوعاظ - جهلاً أو تدليساً - التزييف المركب للمفاهيم، بأن يجعلوا من الجنسية الوطنية المصرية وهي القبطية، صفة لعقيدة دينية، ثم يوقفوا هذه الصفة العقدية الدينية على القطاع المتواضع من جسد الأمة، ويختزلوا «القبطية» - التي هي جنس - إلى دلالة طائفية، كان يمكن قبولها بحسب قوانين العلم وشروطه لو أنها كانت للأغلبية.

وأصبح مثيراً للعجب ومخالفاً لقواعد كلية ثابتة لدى المفاهيم والأوعية العقلية، أن تتخفى الكليات في باطن الجزئيات، أو أن تحل الجزئيات محل الكليات، وتصبح «القبطية» المصرية، التي هي جنس الأمة الإسلامية - بدوافع عنصرية أو تحصيل مكاسب آنية - عقيدة للطائفة التي شذت عن القناعات الجمعية التي تبنتها الأمة المصرية منذ أربعة عشر قرناً من الزمان، وهي عقيدة الإسلام!

ويكون من العار أن يصف نصارى مصر أنفسهم بأنهم هم «الأقباط» الخلص: لكونهم اضطروا - أو تنازلوا عقدياً - بقبول بعض الطقوس أو العادات الوثنية، أو احتلوا بعض المعابد اليونانية والرومانية وحولوها

إلى كنائس أثرية، لعل أشهرها - وأخفاها عن المسلمين - كنائس فيلا بأسوان، التي تعامل كمعابد أثرية، واتخاذهم من الشعار الوثني (مفتاح الحياة) شكلاً قريباً من الصليب، الذي لم يعرفه النصارى إلا بعد ثلاثة قرون من رفع المسيح عليه السلام!.

إنما يكون «الأقباط» الخلص، هم :

هؤلاء الذين حافظوا على وثنيات أجدادهم للعبرة أو أهملوا الاهتمام بها لكونها لا تمثل شأناً ذا قيمة عبادية، لكنهم أبداً - وهذا هو مربط الفرس - لم يحتلوها، ولم يهدموها، وبقيت على حالها إلى يومنا هذا.

كما لم يفعلوا كغيرهم، فلم يحولوها إلى أماكن عبادة لهم، بعدما ارتقت عقولهم بالوحدانية، واعتنقوا الدين الذي أتى به البدو الرحل من شبه الجزيرة، ليحررهم من الشرك وعبادة الحجر والماء والنار والبشر، لكنه لم يطلب منهم - أبداً - أن يتحرروا من «قبطيتهم» الوطن.

وليس مكرمة أو علواً في الشأن، قبول الكنيسة المصرية لنفسها أن تنتسب عقيدتها لجنس من الأجناس، حتى لو ظنت في ذلك تأكيداً على نصرانية الأمة، قبل أربعة عشر قرناً من الزمان عاشتها تحت ظل الإسلام، تاريخاً وحضارة وعقيدة، لأن تاريخ الشعوب ليس ألعوبة وهوى.

فـ «**الأقباط**»:

اسم علم يدل على المسلمين المصريين دون النصارى، لغلبتهم تاريخاً وحضارة وعدداً.

فإن أردنا تعريف «نصارى مصر»، لزمهم - بالضرورة - إضافة كلمة «الأقباط» لتمييزهم عن النصارى السريان (سورية)، والنصارى الأرمن (أرمينيا)، والنصارى الرومان (روما).. الخ، فيكونون «النصارى الأقباط».

فإن جاء القول مطلقاً - «**الأقباط**» فقط - فإنما يكون المقصود هو «أهل الإسلام» تعميماً لهم، لكونهم أغلبية الأهلين في الوطن الكبير.



(٧)

«مصر» بدلاً من (Egypt)

لعل اسم «مصر» هو ما كان يجب أن ابدأ به، لكن اسم «مصر» أيضاً هو ما يجب أن يُختتم به كل كلام، خاصة إذا ما كان الكلام منها وبها وعنها.

يرجع اسم «مصر» - في أصوله - إلى لغات عديدة، تبعاً لما يهوى كل مجتهد، لكن أقرب الأصول إلى الأذهان، هي تلك التي تبدأ من القرون الفرعونية المتأخرة، وتنتهي بالاحتلال الإنجليزي في عصورنا الحديثة، عبر جسور دينية وسياسية وتاريخية متشابكة ومتداخلة بقصد سابق التجهيز، ومن اسمها، تولدت مفردة «المصري»، تحمل في طياتها عشرات الأسئلة حول ما إذا كانت مسمىً لوطن أو حضارة أو عقيدة، وعما إذا كانت صفة لطائفة دون سواها، أو أنها شعار تكتيكي، أو مشروع استراتيجي لرؤى عنصرية مستقبلية.

- وهل «مصر» هي: «وطني»، أم «وطنه»، أم «وطننا» جميعاً؟!.

الأسئلة - في الحقيقة - حول كلمة «مصر» ولادة (بتشديد اللام)، ومتلاطمة كأمواج المحيط، وهي تتكسر على الشاطىء الصخري قبل أن تعود صغيرة أضعف وأصغر مما جاءت به، على الرغم مما كتبه غالي شكري (ص ٢٩٢) - في كتابه «الثورة المضادة في مصر» - قائلاً عن جماعة «الأمة القبطية»، التي نشطت عام ١٩٥٤، إنها طالبت علناً بتعليم اللغة القبطية، ورفضها لكلمة «مصري»، بل حرصوا - وأصروا - على استخدام كلمة «قبطي»،.

ورغم ما قاله (ص ٣٠٨) من أن هذه الجماعة عادت ثانية في عهد السادات مرتدية ثوباً جديداً، مستظلة بالكنيسة، وتعمل تحت مظلتها!.

لكن إجابة كونية تختصر وتختزل كل هذه الإرهاصات، وهو أنه من الخذلان أن نتنافس (مسلمين ونصارى) حول لفظ «قبطيتنا» الذي يعود

إلى أصل يوناني - لا عـربي - هو (Alguptos)، أو الذي يعـود إلى أصل فرعوني وثني مختلف عليه هو «ها - كا - بتاح»، بمعنى بيت الإله فتاح، أو «أي - جـيـبـتـوس» بمعني «دار القـبط»، أو غـيـر ذلك من هذا التـرف الفكري المنكر الذي جعل نسب المصري، مجهولاً، تحتار فيه الألباب.

ولسبب غيـر معلوم - وبدوافع من الصعب أن تكون غيـر مقصودة - تنازل النصارى ثم المسلمون عن الاسم الذي ورد في كـتـابيـهـما المقـدسين، وهو «مصر»، الذي لم يكن حَرِيّاً أن نقبل له ترجمة بأي لغة، ووجب - بحسب التـوراة والإنجيل والقـرآن - ألا يكتب بغـيـر حـروفه ونطقـه، عَلماً دينياً مقدساً اسمه «مصر»، وكل من يقيمون في حدودها هم «مصريون»، إذ ورد اسم «مصر» و«مصرية» و«مصريون» حوالي خمسين مرة فيما يُعرف بالتوراة - أو العهد القديم - مثل:

- «فانحدر إبرام إلى «مصر»، ليتغرب فيها» (سفر التكوين ١٢/١٠)
- «وأقام في بيت سيده المصري» (التكوين ٣٩/٢) .
- «وكان يوسف هو المتسلط على مصر» (التكوين ٤٢/٦) .
- «الذين قدموا مع يعقوب إلى مصر» (سفر الخروج ١/١).
- «فاستدعى ملك مصر القابلتين» (الخروج ١/١٨).
- «أعازم أنت على قتلي كما قتلت المصري؟!» (الخروج ٢/١٤).
- «هاجم شيشق ملك مصر أورشليم» (الملوك ١- ١٤/٢٥).
- «زحف فرعون نحو ملك مصر» (الملوك ٢-٢٣/٢٩).

• كما ورد اسم «مصر» - فيما يعرف بالإنجيل أو العهد الجديد - مثل:

- «قم واهرب بالصبي وأمه إلى مصر» (متى ٢/١٣).
- «قد ظهر في حلم ليوسف في مصر» (متى ٢/١٩).

• وفي كتاب الله الكريم، ورد اسم «مصر» خمس مرات:

- ﴿ اهبِطوا مصراً فإن لكم ما سألتم ﴾ (البقرة ٦١).
- ﴿ وأوحينا إلى موسى وأخيه أن تبوءا لقومكما بمصر بيوتا ﴾ (يونس ٨٧).

- ﴿ وقال الذي اشتراه من مصر لامرأته أكرمي مثواه ﴾ (يوسف٢١).
- ﴿ وقال ادخلوا مصر إن شاء الله آمنين ﴾ (يوسف ٩٩).
- ﴿ ونادى فرعون في قومه قال ياقوم أليس لي ملك مصر ﴾ (الزخرف ٥١).

• ولم تأت كلمة «قبط»، أو مفرداتها، في أي من الكتب الثلاثة على الإطلاق، وبذا ينتفي أي تعلق عقدي باسم غير اسم «مصر»؛ الأرض، التاريخ، الحضارة، الانتماء، الوطن، الجنس، لأكون أنا «مصري مسلم»، والآخر «مصري نصراني».

وشركة مصر للطيران يجب أن تكون:(Misr air) بدلاً من (Egypt air)، وعلم المصريات :(Misrology) بدلاً من (Egyptolgy) ، وجمهورية مصر العربية: (A.R.M) بدلاً من (A.R.E)، ونكون - جميعاً - «مصريون» (Misrians) بدلاً من (Egyptians)، نصارى ومسلمين.

ولأن النص القرآني مقدس عند المسلمين فقد استخدم المسلمون اسم «مصر»، وأصبح جزءاً من أدبياتهم ووجدانهم، لا يرضون عنه بديلاً.

فهل يقبل أهلنا - نصارى مصر - أن يلتزموا بالنص التوراتي والإنجيلي كما نطقه المسيح عيسى عليه السلام، أم أن غلبة الهوى والعنصرية والعصبية سوف تدعو إلى تقديس اللغة التي كتبها أتباع المسيح عليه السلام، بلغة أوطانهم هم، لا بلغة صاحب الكلمة؟!.

ولأنها مسألة تتعلق - في الحقيقة - بتأصيل تاريخي وعقدي، لا سياسي ولا طائفي، لا إسلامي أو نصراني، فهل يلتزم أهل القلم من الأهلين باسم «مصر» كما ورد في العهدين القديم والجديد وقرآن الله الكريم؟!.

هذا ما أتمناه، وعلى الله قصد السبيل

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

•●•